مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI

أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.

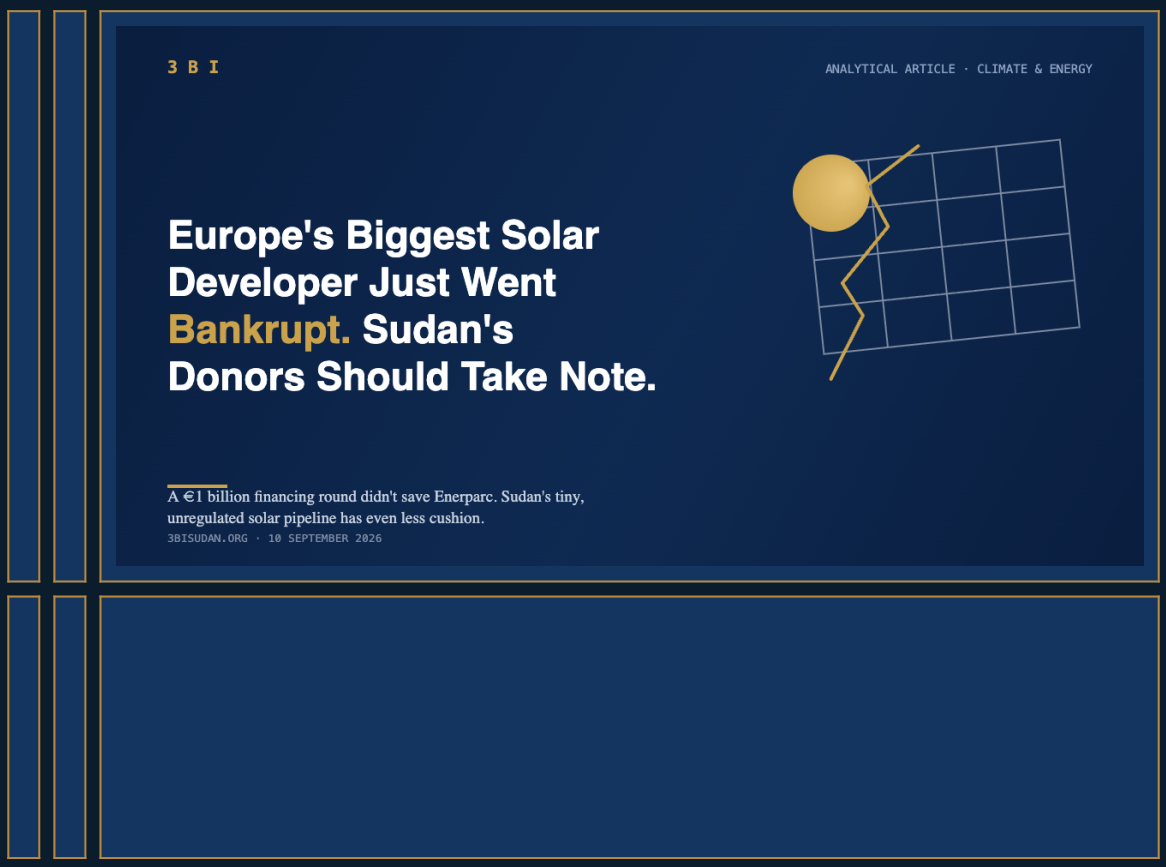

أكبر مطوّر طاقة شمسية في أوروبا يُشهر إفلاسه بعد 6 أشهر فقط من جمع 1.16 مليار دولار.. ودرس ينبغي أن يتنبّه له ممولو السودان

WWW.3BISUDAN.ORG

المحتويات

الحجة 1
لماذا يهم هذا 2
خاتمة 3

أعلنت شركة "إنربارك"، أحد أكبر مطوّري الطاقة الشمسية المستقلين في أوروبا، إفلاسها بعد ستة أشهر فقط من جولة تمويل بقيمة مليار يورو. وخط أنابيب الطاقة الشمسية الأصغر وغير المنظم في السودان أقل قدرة بكثير على امتصاص صدمة مماثلة.

تصميم الغلاف: 3Bi، 10 سبتمبر 2026.

فريق 3Bi للأبحاث / 10 سبتمبر 2026

في 7 سبتمبر 2026، عيّنت محكمة في هامبورغ مديرًا مؤقتًا للإفلاس لإدارة شؤون شركة "إنربارك" (Enerparc AG)، أحد أكبر مطوّري الطاقة الشمسية المستقلين في أوروبا، بعد أن تقدّمت الشركة بطلب حماية من الإفلاس (مجلة "بي في ماغازين"، 8 سبتمبر 2026؛ "سولار كوارتر"، 8 سبتمبر 2026). تمتلك "إنربارك" وتُشغّل نحو 5.5 غيغاواط من القدرات الشمسية موزعة على أكثر من 500 محطة في 25 دولة، وتوظّف نحو 380 شخصًا، وقبل الإفلاس بستة أشهر فقط كانت قد أعلنت عن حزمة تمويل تصل إلى مليار يورو (نحو 1.16 مليار دولار) لدعم مرحلتها التالية من النمو ("إنرغيت مسنجر"، 8 سبتمبر 2026؛ منصة الطاقة، 10 سبتمبر 2026). وتؤكد الشركة استمرار عملياتها خلال إجراءات الإفلاس المؤقتة، فيما لم يُحسم بعد ما إذا كانت الشركات الشقيقة ستتبعها بطلبات مماثلة.

لا علاقة مباشرة للسودان بقصة "إنربارك" نفسها. لكن الفجوة بين ما يكشفه هذا الانهيار عن طبيعة تمويل الطاقة الشمسية، وما يحاول السودان بناءه حاليًا بجزء ضئيل من رأس المال، ودون أي تنظيم، ودون أسواق تأمين تسند شركة كبرى مثل "إنربارك" - هي بالضبط الفجوة التي يسعى 3Bi إلى تسليط الضوء عليها.

الحجة

أولًا: جمع مليار يورو لا يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها. كانت جولة التمويل التي أعلنتها "إنربارك" في مارس 2026 كبيرة ومحددة الأهداف: قرض بقيمة 500 مليون يورو لمشروعات في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، إضافة إلى إطار تمويل مشروعات طويل الأجل يصل إلى 425 مليون يورو، قابل للزيادة إلى 500 مليون يورو ("إنرغيت مسنجر"، 8 سبتمبر 2026). ولم يمنع أي من ذلك وقوع الإفلاس بعد خمسة أشهر فقط. وأشار الرئيس التنفيذي للشركة، كريستوف كوبن، إلى ظروف القطاع ككل، قائلًا إن "التحديات الراهنة التي تواجه

قطاع الطاقة الشمسية دفعت العديد من المشاركين في السوق إلى توخي الحذر خلال العام الماضي" (نقلًا عن تصريحات الشركة كما ترجمتها منصة الطاقة، 10 سبتمبر 2026). وسوق الطاقة الشمسية الأوروبية ليست في تراجع عمومًا؛ إذ سجّلت منظمة "سولار باور يوروب" في تحديثها لمنتصف عام 2026 تركيب 33.8 غيغاواط من القدرات الجديدة في الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام، بزيادة 1.9% على أساس سنوي (منصة الطاقة، 10 سبتمبر 2026، نقلًا عن "سولار باور يوروب" ومجلة "بي في ماغازين") - وهو ما يجعل فشل "إنبارك" قصة متعلقة بالشركة وبنيتها التمويلية، لا بتراجع الطلب. فالمطوّر الذي يمتلك أصوله ويُشغّلها طوال دورة حياتها، كما كانت تفعل "إنبارك"، يتحمّل مخاطر الإنشاء وتقلّب أسعار السوق وإعادة التمويل، وهي مخاطر لا يُلغيها رقم تمويل ضخم يُعلن في مؤتمر صحفي. وهذا بالضبط جوهر هذا المقال.

ثانيًا: خط أنابيب الطاقة الشمسية في السودان لا يملك شيئًا من وسادة الأمان التي كانت لدى "إنبارك"، بينما يحمل معظم مخاطرها. قارن بين الميزانيتين: منصة "إنبارك" المنهارة كانت تمتلك 5.5 غيغاواط، ومئات الملايين من اليوروهات كديون مشروعات مضمونة، ومحكمة إفلاس ألمانية فاعلة لإدارة تصفية منظمة. أما التزامات السودان الفعلية في قطاع الطاقة الشمسية فتقتصر على مشروع لكهربة الريف خارج الشبكة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية بقيمة نحو 2.9 مليون دولار (2022-2026)، ومشروع "أسينت-السودان" (ASCENT-Sudan) التابع للبنك الدولي، بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 76.3 مليون دولار، يستهدف الوصول إلى نحو 150 ألف شخص عبر 500 نظام طاقة متجددة للمرافق العامة والمزارع وشركات الاتصالات والمنشآت الصغيرة (البنك الدولي، يونيو 2025؛ صفحة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2026). وتُقرّ دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية في السودان، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مارس 2026، بصراحة بهذه الفجوة البنيوية: فلا يوجد إطار تنظيمي واضح للشبكات المصغّرة المتجددة، وهو ما "حدّ من استثمار القطاع الخاص وأبطأ وتيرة الابتكار في القطاع" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية، السودان، مارس 2026). فحيث كانت لدى "إنبارك" أدوات تمويل مشروعات متناسبة مع حجم مخاطرها، ونظام قانوني مُصمم لاستيعاب فشلها دون أن تتعطل الشبكة، لا يملك السودان سوى مشاريع تجريبية بحجم منحة، تحاول أن تحل محل سوق لم يُقنَّن وجوده بعد.

ثالثًا: الحل الذي يحتاجه السودان هو ذاته الذي يكشف عنه انهيار "إنبارك" بوضوح جديد - تخفيف مخاطر يصمد أمام عام سيّئ، لا تمويلًا يصلح فقط لعرض تقديمي ناجح. توصي دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء "صندوق وطني للطاقة الشمسية": آلية تجميع أموال من البنوك الوطنية والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الدولية، بهدف محدد هو جعل قروض الطاقة الشمسية قابلة للتطبيق تجاريًا وبأسعار فائدة معقولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية، السودان، مارس 2026). وهذه التوصية تقرأ اليوم بمعنى مختلف عمّا كانت عليه قبل 7 سبتمبر. فصندوق مجمّع بقواعد واضحة، وموزّع على عدد كبير من المطوّرين الصغار والمشترين، هو من الناحية البنيوية نقيض التركّز في منصة واحدة وميزانية واحدة، وهو بالضبط ما أسقط "إنبارك" - وهو أيضًا نقيض ما يملكه السودان حاليًا، وهو حفنة من المشروعات التجريبية الممولة من المانحين دون أي بنية تمويلية مشتركة تربط بينها، ودون أرضية تنظيمية تحميها، ودون آلية تُبقي أيًا منها قائمًا إذا تردد أحد المُقرِضين أو تحرّك سعر الصرف.

لماذا يهم هذا

بالنسبة إلى الجهات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف والمستثمرين ذوي الأثر الذين تصل إليهم أبحاث 3Bi بانتظام، يقدّم إفلاس "إنبارك" تصحيحًا مفيدًا لافتراض شائع: التعامل مع إعلان تمويل كبير باعتباره دليلًا على أن سوق الطاقة الشمسية قد "نضجت". هذا غير صحيح، حتى في ألمانيا، إلى أن تصبح ميزانية المطوّر وعقود شراء الطاقة والبيئة التنظيمية قادرة على استيعاب عام سيّئ دون تدخّل محكمة إفلاس. ويُبنى قطاع الطاقة الشمسية في السودان من قاعدة أصغر بكثير، وفي بلد تراجعت فيه قدرة الشبكة الوطنية للكهرباء من نحو 4400 ميغاواط إلى نحو 1100 ميغاواط وسط النزاع المستمر (وكالة السودان تربيون، 6-7 سبتمبر 2026، كما سبق أن أورده 3Bi). وهذا المزيج - رأس مال ضئيل، وغياب أرضية تنظيمية، وشبكة كهرباء تنهار في الوقت نفسه - يعني أن السودان لا يملك ترف بناء خط أنابيب الطاقة الشمسية بالطريقة نفسها التي بنى بها ممولو "إنبارك" مشروعهم: بسرعة، وبتركّز عالٍ، وبتمويل مراهن على النمو المستقبلي لا على الصمود الحاضر. وبالنسبة إلى مستشار حكومي أو مسؤول برنامج تمويل يقرأ هذا التحليل، فإن السؤال العملي ليس

"كم رأس المال الذي يمكننا الإعلان عنه"، بل ما إذا كان أي تمويل مخصص للطاقة الشمسية السودانية مُصمَّمًا - عبر صندوق مجمّع، أو أطراف مقابلة متنوعة، أو عقود شراء طاقة محمية - ليصمد أمام النوع نفسه من الصدمة التي أصابت للتو أحد أفضل المطوّرين تمويلًا في أوروبا.

خاتمة

سيكون إفلاس "إنربارك" مجرد حاشية في مسيرة التحوّل الطاقي الأوروبي: تُعاد هيكلة الشركة، وتستمر محطاتها في توليد الكهرباء، ويمضي السوق قُدمًا. لكن السودان لا يملك هذا الهامش من المرونة. فخط أنابيب طاقة شمسية مبني على مشروعات تجريبية ممولة من المانحين وشبكات مصغّرة غير منظمة لا يملك محكمة إفلاس، ولا شركات شقيقة تسند سقوطه، ولا سوقًا وطنية بحجم 33.8 غيغاواط تستوعب فشل مشروع واحد. وإذا أُريد لمستقبل الطاقة الشمسية في السودان أن يكون أكثر من مجموعة مشروعات تجريبية ممولة بمنح، فإن "الصندوق الوطني للطاقة الشمسية" الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل - لا جولة تمويل جديدة تتصدّر العناوين - هو حيث ينبغي أن تُبنى تلك المرونة منذ البداية.

أُنتج هذا المقال عبر سير عمل النشر اليومي الآلي لدى 3Bi، الذي يرصد التغطية الإقليمية والدولية للمناخ والطاقة.

يُنتَج هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للممولين، يُرجى زيارة 3bisudan.org.

المصادر: مجلة "بي في ماغازين" (8 سبتمبر 2026)؛ "سولار كوارتر" (8 سبتمبر 2026)؛ "إنرغيت مسنجر" (8 سبتمبر 2026)؛ منصة الطاقة، "إفلاس شركة طاقة شمسية تستثمر في 25 دولة" (10 سبتمبر 2026)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة سلسلة القيمة للطاقة الشمسية، السودان (مارس 2026)؛ بيان البنك الدولي الصحفي، مشروع "أسينت-السودان" (يونيو 2025)؛ صفحة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تعزيز الشبكات المصغّرة الشمسية من أجل طاقة نظيفة وموثوقة في السودان" (2026)؛ وكالة السودان تربيون (6-7 سبتمبر 2026، أرقام قدرة الشبكة كما سبق أن أوردها 3Bi، 8 سبتمبر 2026).

الناشر: 3Bi (مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل)